الفصل الثالث

منظمة المؤتمر الإسلامي وضياع القدس

د. عبد التواب مصطفى

على مدى العقود الأربعة الماضية (١٩٦٩/ ٢٠٠٩) انعقدت إحدى عشرة قمة إسلامية دورية تضم (ملوك، ورؤساء، وسلاطين، وأمراء، وأئمة) الدول الإسلامية السبع والخمسين في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك منذ القمة الأولى (الرباط ١٩٦٩) حتى الأخيرة (داكار بالسنغال ٢٠٠٨) إلى جانب قمم أخرى وصفت بـ (طارئة)، في هذا المدى الزمني نفسه.

في إطار المنظمة نفسها ـ المؤتمر الإسلامي ـ وفي مايو دمشق/ ٢٠٠٩ انعقدت الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، وكانت الدورة الأولى في جدة عام ١٩٧٠.

كذلك، فإن (لجنة القدس) المنبثقة عن المنظمة ذاتها، والمشكَّلة على مستوى القمة، إذ تضم ملوك ورؤساء خمس عشرة دولة إسلامية برئاسة ملك المغرب بصفته، قد عقدت تسع عشرة دورة انعقاد منذ تشكلت عام ١٩٧٥. وعن هذه اللجنة وعن تلك المنظمة انبثق أو ظهر عام ١٩٩٨ ما يسمى بوكالة بيت مال القدس، ليدور في الدائرة المفرغة ذاتها.

وبينما تتواصل اجتماعات ومؤتمرات هذه المنظمة بأجهزتها المختلفة هكذا، فليست هناك أية جدوى يمكن أن نلمسها ـ نحن شعوب الأمة الإسلامية ـ من وجود هذه المنظمة التي تعد أكبر منظمة دولية إقليمية، وتأسست أو قامت لترعى مصالح شعوب هذه الأمة، ولتصون مقدساتها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

ظهرت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أربعين سنة بدعوى حماية القدس، وتحرير الشعب الفلسطيني، غير أن أمر

القدس، وأمر الشعب الفلسطيني لم يزدد إلا سوءًا، وتدهورًا، أو ضياعًا منذ ظهور المنظمة حتى اليوم، وذلك في ضوء قراءة واقع القدس اليوم، من أي منظور، وعلى أي مستوى تحليلي.

فماذا ـ إذن ـ وراء هذا الفشل الذريع للمنظمة المذكورة، في دورها، أو مهمتها، تجاه القدس تحديدًا؟!. هذا بعد أن تأكدنا ـ حاليًا ـ أن بحث قضية القدس بات مرجأ إلى أجل غير مسمى، وأن إسرائيل تخط حاليًا سطور (الفصل الأخير في سيناريو تهويد القدس)، بحيث يصبح مستحيلًا الحديث عن تقسيمها بين العرب وإسرائيل، ناهيك من الحديث عن استعادتها إلى السيادة العربية، فإن إسرائيل آخذة في تنفيذ خطط استيطان، وتهويد، ترمي إلى أن يصبح اليهود الأغلبية الساحقة، بنسبة تصل إلى ٨٨٪ بحلول العام ٢٠٢٠، من جملة قاطني المدينة المقدسة[١].

ومن قبل، كنا قد انتهينا إلى نتيجة مقاربة، إذ كانت القراءة الواعية لجملة الوعود الوهمية الفضفاضة التي تضمنتها خطة (خارطة الطريق)، الصادرة عن الإرادة الدولية ـ اللجنة الرباعية الدولية ـ في (٢٠٠٣)، قد أكدت ـ أيضًا ـ أن نصيب القدس من جملة هذه الوعود، لم يزد على الإشارة إلى إمكانية بحثها مستقبلًا[٢].

لقد أدى الانقسام الفلسطيني، السياسي والجغرافي، منذ منتصف صيف ٢٠٠٧، إلى إضعاف الصف الفلسطيني أكثر فأكثر.

مَنْ للقدس ـ إذن ـ بعد أن اقترف في حقها جريمة القتل والإضاعة أو التضييع، هذان الطرفان :

ـ **أولًا**: منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أوهمتنا طويلًا أنها تدافع عن القدس.

ـ **ثانيًا**: الشعب الفلسطيني، الذي أجهز انشقاق قواه السياسية الرئيسية، على وحدته وتماسكه.

* * *

المبحث الأول

ظهور منظمة المؤتمر الإسلامي

كانت نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي بمثابة عملية بناء كبرى، ذات أبعاد متعددة، ومراحل مترادفة، أفضت في ـ أوائل السبعينيات من القرن العشرين ـ إلى ظهور هذا الكيان الكبير الذي يعد ـ في بعض صفاته أو معانيه، أو تكييفاته الشرعية والقانونية ـ بديلًا عن مؤسسة الخلافة الإسلامية.

فمنذ سقوط الخلافة، ثم إلغائها قانونا، منتصف العقد الثالث من القرن الماضي، تبلورت ـ تباعا ـ جملة من الأسباب، العقائدية والسياسية والقانونية، أوجبت وجود مؤسسة إسلامية كبرى، ترعى قضايا العالم الإسلامي، خاصة الكبرى أو المصيرية منها، وفي مقدمتها حماية مقدسات الأمة الإسلامية، وتحرير المحتل من شعوبها وأراضيها.

كانت قضية القدس (تحريرها وحماية المقدسات الإسلامية بها) محل إجماع شعوب العالم الإسلامي، وأبرز القضايا التي تجتمع لمعالجتها القيادات الدينية والفكرية والشعبية والسياسية، على امتداد العالم الإسلامي، وكم

من مؤتمر إسلامي انعقد لبحث هموم هذا العالم ـ وفي صدارتها قضية المقدسات الإسلامية ـ قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامي، حتى كانت المحاولة الصهيونية الإسرائيلية لإحراق المسجد الأقصى المبارك في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩، فوفرت تلك الواقعة أبرز الأسباب وأكثرها إلحاحا، لتتويج الجهود العديدة السابقة، نحو وحدة وتضامن العالم الإسلامي وتأسيس منظمة إقليمية، تجسد وحدة هذا العالم، لمواجهة قضاياه وتحدياته الكبرى، فكانت منظمة المؤتمر الإسلامي.

استمرت الأعمال التحضيرية لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي نحو أربع سنوات، منذ ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ وحتى إعلان قيام المنظمة المذكورة فى ٤/ ٣/ ١٩٧٢ في ختام أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثالث.

استنادا إلى مكانة القدس في التاريخ العربي وفي المرجعية الإسلامية (عقائديا وتاريخيا وسياسيا)، وإلى الجهود المكثفة السابقة للعالم الإسلامي إزاء قضية القدس، ووقوفا على محورية القدس، وسط جملة قضايا العالم الإسلامي المعاصرة، كان لقضية هذه المدينة المقدسة الدور المركزي في نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي كما تؤكد مداولات تأسيسها، وما ورد في ميثاقها ومقرراتها التنظيمية.

* * *

المطلب الأول

موقع قضية القدس
في مداولات تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي

كان مؤتمر القمة الإسلامي الأول موجها أساسًا لبحث العمل الإجرامي، المتمثل في إحراق المسجد الأقصى، غير أن ممثلي الدول الإسلامية أعلنوا حرصهم على توثيق الروابط الأخوية والروحية بين شعوبهم، وعزمهم على توحيد جهودهم لصيانة السلام والأمن الدوليين، كما أعلنوا أن حكوماتهم ستتشاور بهدف توثيق التعاون، والمساعدة المتبادلة في الميادين المختلفة الاقتصادية والثقافية والعلمية والروحية، تحقيقا للتعاليم الإسلامية الخالدة، الأمر الذي انعكس في عمومية رسالة أو طبيعة هذه المنظمة، وانتهى إلى جعل القضية الفلسطينية، وقضية القدس، واحدة ضمن اهتمامات وقضايا عديدة تبدد جهود المنظمة، ومجرد واحد من (مائة وتسعين) بندًا وقضية، تبحثها اجتماعات القمة، ووزراء الخارجية الإسلامية.

بل إن الغريب واللافت للنظر أن قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث، الذي وافق على ميثاق المنظمة قد سماه «ميثاق المؤتمر الإسلامي» مستخدما لفظ «مؤتمر» إرضاءً لوفود الدول التي تعارض في إنشاء منظمة إسلامية، أو تعارض في استعمال كلمة «منظمة». ثم إن القرار أشار إلى التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتجاهل كل إشارة إلى الأمور السياسية، ووضع بدلًا منها عبارة «المجالات الأخرى»[٣].

وهكذا امتدت التحفظات والاعتراضات التي واجهتها فكرة إنشاء المنظمة، وفكرة التضامن الإسلامي، لتنال من الاسم المقترح للمنظمة، ولتعمل على تأخير صدور ميثاقها إلى ثلاث سنوات بعد أول قمة إسلامية، وكان الإصرار في النهاية على أن يشمل اسم المنظمة كلمة (المؤتمر) لدلالاتها الفضفاضة المرنة، التي توحي بضعف أو وهن التزامات الأعضاء نحو هذا الكيان[٤].

لم تتعلق التحفظات بـ (فكرة التضامن) أو لفظ (منظمة) أو (الأمور السياسية) فحسب، بل امتدت لتنال من القضية المحورية، أو المحرك الأساسي نحو تأسيس هذه المنظمة، أي قضية القدس وقضية فلسطين، إذ في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الإسلامي الأول كانت المناقشات حادة بسبب الأزمة التي أثارتها كل من إيران وتركيا والسنغال، التي عارضت اتخاذ أي قرار فيه تأييد للمقاومة الفلسطينية، أو فيه التزام موقف ضد إسرائيل. وقد وجه رئيس الوفد المصري ـ أنور السادات ـ كلامه إلى رئيس الوفد التركي : «لماذا التحفظ ؟ هل نحن في محفل دولي، نحن إخوة في أمة إسلامية. وإني لأشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء ما حققنا. إن الأمم المتحدة لها قرارات أقوى مما وصل إليه هذا المؤتمر، وإنني لا أدري لماذا هذه التحفظات وهذا الموقف». كما وجه السادات إلى شاه إيران كلمات يحضه على المساعدة والصمود من أجل قضية فلسطين، وذكره بشجاعة أبيه ومكافحته الاستعمار[٥] .

وبرغم أن حادث حريق المسجد الأقصى في ٢١ / ٨ / ١٩٦٩ هز أنحاء العالم الإسلامي شعوبًا وحكومات، وتسارعت الخطى لاتخاذ إجراءات رادعة للعدوان الصهيوني تتم باسم الأمة أو العالم الإسلامي صيانة لمقدساته، فقد كانت لا تزال هناك تصورات أو أوهام، لدى بعض أبناء الأمة، بأن تعارضا أو تضادا بين الوجهتين (الإسلامية) و(العربية) فكريا وحركيا، سيحول دون نجاح تحركات العالم الإسلامي؛ ولذا لم تكن تلك القلة من أبناء الأمة متحمسة للتحرك الإسلامي لتبنيهم الاتجاه القومي العربي وحده.

لم تحضر كل من سوريا والعراق مؤتمر القمة الإسلامي الأول[٦]، وحضرته مصر بصفة مراقب[٧]، ويبدو أنها لو لم تكن خارجة من نكسة ١٩٦٧ جريحة (بل مكسورة) لـحَذَت حذو هاتين الدولتين.

وقد بدأ حضور سوريا في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث (جدة ـ المحرم ١٣٩٢هـ/ مارس ١٩٧٢)، ثم تلتها العراق، وكذلك فإن جامعة الدول العربية لم تمثل في القمة الإسلامية الأولى، لما سبق ذكره من وجود تصور خاطئ عن وجود تعارض بين الاتجاهين الإسلامي والعربي، ثم بدأت مشاركة الجامعة ـ الأمين العام ـ في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي اعتبارًا من المؤتمر الثاني للخارجية الإسلامية (كراتشي ـ شوال ١٣٩٠ هـ/ ديسمبر ١٩٧٠)[٨].

ولم يكن التغيب عن هذه الخطوات الإسلامية الأولى مقصورًا على بعض الدول العربية، بل إن دولا إسلامية أخرى لم تحضر، مع تباين أسباب ذلك، فإنه من بين إحدى وأربعين دولة إسلامية كانت آنذاك، لم يحضر سوى ثلاث وعشرين دولة [٩].

نالت منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة بمنظمة المؤتمر الإسلامي بقرار القمة الإسلامية الثانية في لاهور ـ باكستان / فبراير ١٩٧٤. وكانت قبل ذلك تحضر اجتماعات وزراء الخارجية الإسلامية بصفة مراقب، وحضر مندوب عنها القمة الإسلامية الأولى في سبتمبر ١٩٦٩[١٠].

* * *

المطلب الثانى

موقع قضية القدس في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

برغم أن العقيدة الإسلامية قد شكلت الأساس الذي تنهض عليه منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن هذه الطبيعة الخاصة لم يعبر عنها بوضوح من خلال الإطار القانوني الحاكم لهذه المنظمة، وغلب الطابع التقليدي على صياغة

ميثاق المنظمة، حيث تم تغليب اعتبارات السيادة الوطنية والمصالح الضيقة، لكل دولة عضو، على مقتضيات الصالح الإسلامي العام[١١].

وبينما تعد المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي هي مبادئ عامة أساسية في القانون الدولي، فإن أهداف هذه المنظمة هي أهداف خاصة بها؛ ولذا نجد ميثاقها يصف أهدافها وحدها بأنها أهداف إسلامية، كما ورد في المادة (٩) من الميثاق[١٢].

بل كان الهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية، لدرجة أنه كان هناك اقتراح ـ تم العدول عنه ـ بتسميتها منظمة التضامن الإسلامي[١٣].

تتأكد هذه الخصوصية لبعض أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بنظرة مقارنة بين مواثيق عدد من المنظمات الإقليمية، وأهداف كل منها، وما بينهما من تماثل أو تفاوت في الأولويات، حيث نجد الهدف الرئيسي والخاص أيضًا، لمنظمة المؤتمر الإسلامي، هو (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة في القدس، وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، ومساعدته على استرجاع حقوقه، وتحرير أراضيه)[١٤]، غير أن ذلك الهدف جاء ترتيبه (الخامس) بين الأهداف السبعة للمنظمة المذكورة، برغم أن قضية المقدسات ـ حريق المسجد الأقصى ـ كانت السبب المباشر لظهور هذه المنظمة.

ثم زيادة في التأكيد على خصوصية قضية القدس، قرر الميثاق في المادة: ٦ فقرة: ٥ على أن يكون مقر منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة القدس، وإن اتخذت المنظمة المذكورة من جدة مقرًا مؤقتا في الوقت الحاضر حتى يتم تحرير المدينة المذكورة.

كذلك، يؤكد هذه الأهمية التعديل الذي أحدثه مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، المنعقد بالطائف في يناير ١٩٨١، على ميثاق المنظمة، إذ أضيفت إلى المادة الخامسة فقرة ٢ / هـ عبارة يستحدث منصب أمين عام مساعد رابع لقضية القدس الشريف وفلسطين[١٥].

* * *

المطلب الثالث

موقع قضية القدس في المقررات التنظيمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي

اتخذت المنظمة المذكورة عددًا من القرارات والتوصيات بإنشاء أجهزة فرعية توجه اهتمامها ـ المباشر وغير المباشر ـ صوب قضية القدس، واستحدثت مناصب جديدة للهدف نفسه، الأمر الذي يعد أحد المؤشرات المهمة على إيلاء هذه المنظمة قضية القدس عناية خاصة. وأهم هذه الأجهزة:

١ ـ لجنة القدس.

٢ ـ صندوق القدس.

٣ ـ إدارة شؤون القدس الشريف وفلسطين بالأمانة العامة للمنظمة .

٤ ـ اللجنة السداسية حول فلسطين .

٥ ـ المكتب الإسلامي للتنسيق العسكري مع فلسطين .

٦ ـ صندوق التضامن الإسلامي .

٧ ـ المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل .

٨ ـ المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم .

٩ ـ منظمة المدن الإسلامية.

* * *

المبحث الثانى

حدود فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضية القدس

يأتي هذا المبحث فى ثلاثة مطالب: يقف المطلب الأول على درجة فعالية الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إزاء قضية القدس. والمطلب الثاني يقف على درجة فعالية لجنة القدس ذات الاختصاص المباشر لهذه القضية، ثم في المطلب الثالث نقدم نموذجا لأسلوب العمل السائد بين أجهزة المنظمة المذكورة، والذي يمثل المحدد أو العامل الرئيسي الضابط لدرجة تلك الفعالية.

* * *

المطلب الأول

فعالية الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامي في معالجة قضية القدس

يتم قياس فعالية هذه الأجهزة من خلال توظيف أو تطبيق الأداتين التحليليتين التاليتين:

١ ـ **أداة «دراسة السلوك اللاحق»** ؛ فبها يتم الوقوف على مدى التزام منظمة المؤتمر الإسلامي ـ في سلوكها اللاحق ـ بموقفها الثابت والمعلن بميثاقها، بشأن قضية القدس تحديدًا. وذلك من خلال بيان مدى توافق هذه المقررات ـ إصدارًا وتنفيذًا ـ مع الموقف المعلن ـ بداية ـ من جانب المنظمة، بشأن القضية محل الدراسة.

٢ ـ **أداة قياس الفعالية وفق معيار «مدى بلوغ أو تحقق الأهداف المنشودة»** من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي، بشأن قضية القدس: هل تحققت كلها أو بعضها، أم لم يتحقق شيء. وعندئذ تجب الإشارة إلى ما وراء ذلك.

أولًا: دراسة «السلوك اللاحق» للأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضية القدس

حسب هذه الأداة التحليلية ـ دراسة السلوك اللاحق ـ فإن سلوك، الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضية القدس يعد سلوكا متوافقا نظريا مع الالتزام / الموقف المعلن مسبقًا، من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن، غير أن هذا السلوك لم يكن متوافقا ميدانيا مع الالتزام / الموقف نفسه.

لعل هذا التوافق النظري ـ على كونه نسبيًا أو غير تام ـ يتمثل فيما صدر عن تلك الأجهزة الرئيسية من قرارات وتوصيات تؤكد مسؤولية العالم الإسلامي إزاء قضية القدس، وتؤكد مركزية هذه القضية بين الاهتمامات المتعددة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأن العالم الإسلامي لا يقبل بتدويل القدس، ولا يقبل حلا لهذه القضية بغير عودة السيادة العربية الإسلامية عليها، واتخاذها عاصمة لدولة فلسطين، مع حماية المقدسات الإسلامية بها، واستنكار كل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تستهدف طمس هوية المدينة العربية الإسلامية المقدسة، واتخاذها عاصمة لدولة إسرائيل، والتهديد بإجراءات حاسمة ـ تتمثل فى قطع العلاقات الدبلوماسية ـ تجاه أي دولة تقر إسرائيل على هذه الممارسات العدوانية، وهو ما تم بالفعل من جانب كل دول المنظمة، مع دولتي كوستاريكا والسلفادور.

لقد أسهم هذا التوافق النظري بين السلوك اللاحق للأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبين الموقف المعلن والثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامي إزاء قضية القدس، في تأكيد المرجعية الإسلامية (عقائديًا وسياسيًا) التي تكرس التزام العالم الإسلامي المتواصل تجاه القضية المذكورة بقطع النظر عن إمكانية تنفيذ هذا الالتزام في الوقت الراهن؟

بدوره، أسهم تأكيد هذه المرجعية، في حفظ المركز القانوني الدولي لمدينة القدس، وردع أي انتهاك له من جانب أي دولة صديقة لإسرائيل.

بقيت نقطة (نسبية أو عدم تمام) هذا التوافق النظري؛ إذ إنه ينصب على شرق القدس فحسب، وهو ما تطالب منظمة المؤتمر الإسلامي بعودته منذ بدء تحركها، غاضةً بصرها عن غرب المدينة، برغم كونه حتى الآن، فى المرجعية القانونية الدولية، أرضا عربية محتلة من جانب السلطات الإسرائيلية.

لا شك أن صمت الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامي عن المطالبة بهذا الحق في الشطر الغربي من القدس، يعد نقطة سلبية في موقفها تجاه قضية القدس، يجب تداركها، خاصة مع تنامي الاهتمام الفلسطيني بهذا الجزء من الأرض، وحرص الفلسطينيين الملموس على توثيق هذا الحق، قانونيا وسياسيا وتاريخيا وعقائديا [١٦].

أما على الصعيد الميداني، فلم يكن السلوك اللاحق للأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامي متوافقا مع الموقف الثابت والمعلن للمنظمة المذكورة بشأن قضية القدس؛ إذ لم تلتزم هذه الأجهزة بـ (العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله). ولم تلتزم بـ (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أرضه) ولم تلتزم بـ (اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل) [١٧] بل لم تعمل المنظمة على تطبيق قراراتها وتوصياتها الصادرة في إطار الموقف المعلن والثابت لها بشأن قضية القدس.

ثانيًا: فعالية الأجهزة الرئيسية وفق معيار (بلوغ الأهداف)

إن التداخل الواضح بين الالتزامات المعلنة عن منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس، وبين الأهداف التي أخذت

هذه المنظمة على عاتقها مسؤولية تحقيقها بشأن القدس، هذا التداخل يؤكد تكامل أداتي قياس الفعالية المستخدمتين في هذه الدراسة.

بقياس الفعالية وفق معيار بلوغ / تحقق الأهداف يتبين ـ أيضًا ـ أن منظمة المؤتمر الإسلامي أخفقت بدرجة كبيرة في تحقيق أهدافها بشأن قضية القدس، حيث:

ـ لا تزال القدس محتلة، ولا يزال شعبها غير محرر.

ـ لا تزال المقدسات الإسلامية بها منتهكة غير مصونة.

ـ لم يتم القضاء على الاستعمار الإسرائيلي في القدس.

ـ لا يزال أبناء مدينة القدس يعانون التفرقة العنصرية، في أسوأ صورها.

ـ لم يتم اتخاذ أي إجراء (عملي) من جانب الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامي يدعم السلم والأمن في هذه المنطقة، الأمر الذي يعني ضعف فعالية المنظمة؛ لإخفاقها في بلوغ/ تحقيق أهدافها.

يمكن التعبير بيانيا عن هذه الحقائق، وفق أداتي التحليل والقياس المذكورتين:

ـ دراسة السلوك اللاحق.

ـ معيار تحقق الأهداف.

وفق أداة (دراسة السلوك اللاحق) يمكن القول بأن حدود فعالية الأجهزة الرئيسية، بمنظمة المؤتمر الإسلامي، بشأن قضية القدس، لا تتجاوز نسبة ٢٥٪.

ذلك، على فرض أن درجة التوافق المثلى بين السلوك اللاحق والالتزام / الموقف المعلن هي ١٠٠٪، وأن لكل من شقي هذا التوافق (نظريا ـ ميدانيا) نسبة ٥٠٪.

تترادف وتتواتر الأدلة، السابق عرضها تفصيلا، على تخلف (انعدام) الشق الميداني من التوافق المذكور؛ إذ (لم تعمل) المنظمة وفق ما التزمت به مسبقا، وإنما (تكلمت) فحسب وفق ذلك الالتزام.

إذن، بتخلف هذا التوافق ميدانيا (عمليا) تسقط نسبة ٥٠٪ وتبقى النسبة الخاصة بالتوافق النظري (الكلامي). وحيث إن هذا الأخير ينصب على شطر القدس الشرقي فحسب ؛ إذ لم تتحدث مقررات الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن ضرورة عودة الشطر الغربي من المدينة، يسقط شطر هذه النسبة أيضًا، أي تبقى نسبة ٢٥٪ فقط، وهي الخاصة بـ (كلام) الأجهزة المذكورة عن الشطر الشرقي من المدينة، أي ما احتُل منها عام ١٩٦٧، وهو الذي لا تتحدث المنظمة إلا عنه.

كذلك، وفق معيار (تحقق الأهداف)، يلاحظ ـ في ضوء ما سبق بيانه ـ أن الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لم تحقق شيئا إيجابيا كان مستهدفا، ولم تَحُلْ دون وقوع شيء سلبي، من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ينال من هوية المدينة المقدسة: جغرافيا، سكانيا، ثقافيا.

المطلب الثاني

فعالية لجنة القدس

بينما لم يزدد وضع مدينة القدس ـ على مدى الأعوام الأربعين الماضية ـ إلا سوءًا وتدهورًا: مصادرةً واستيطانًا وطردًا وتدميرًا وطمسًا للهوية.....إلخ، فإن لجنة القدس لم تكتف بألا تفعل شيئًا إيجابيًّا ملموسًا، (يحفظ) القدس عربيةً / إسلامية، بل أسهمت في إضاعة القدس.

الصفحات التالية تحقق في هذه الفرضية . بالإجابة عن السؤالين البحثيين التاليين:

١ ـ إلى أي مدى جاء «السلوك اللاحق» للجنة القدس متوافقًا مع التزام منظمة المؤتمر الإسلامي، والتزام لجنة القدس إزاء قضية القدس؟

٢ ـ ما مدى فعالية لجنة القدس وفق معيار «تحقق / بلوغ الأهداف» ؟

أولًا: دراسة « السلوك اللاحق» للجنة القدس

بتتبع دور أو جهود لجنة القدس فى سبيل تحقيق الأهداف أو المهام المنوطة بها يتضح أنه ليس هناك أكثر من بيانات الإدانة والشجب والاستنكار والدعوة والحث والمطالبة، والتوصية بإنشاء أجهزة فرعية أخرى[٨]، تكون ـ فى الغالب ـ أكثر ضعفًا، أو أضعف فعاليةً، بمعنى أنه لو حاول الباحث أن يلتمس (إنجازًا) يمكن أن يُسند إلى هذه اللجنة، فلن يجد غير (الكلام)، الذي لم يترجم قط إلى إجراءات عملية أو ميدانية، بينما هذه الأخيرة، هي ما يبرر وجود لجنة القدس، فرعا على منظمة المؤتمر الإسلامي، نيط به هذا النوع من الجهد أو الدور، أو كان هذا الدور الإجرائي الميداني هو الـمُنْتَج أو الـمُخْرَج، المتوقع صدوره عن هذا الجهاز الفرعي للمنظمة، ذي الصلة المباشرة بقضية القدس.

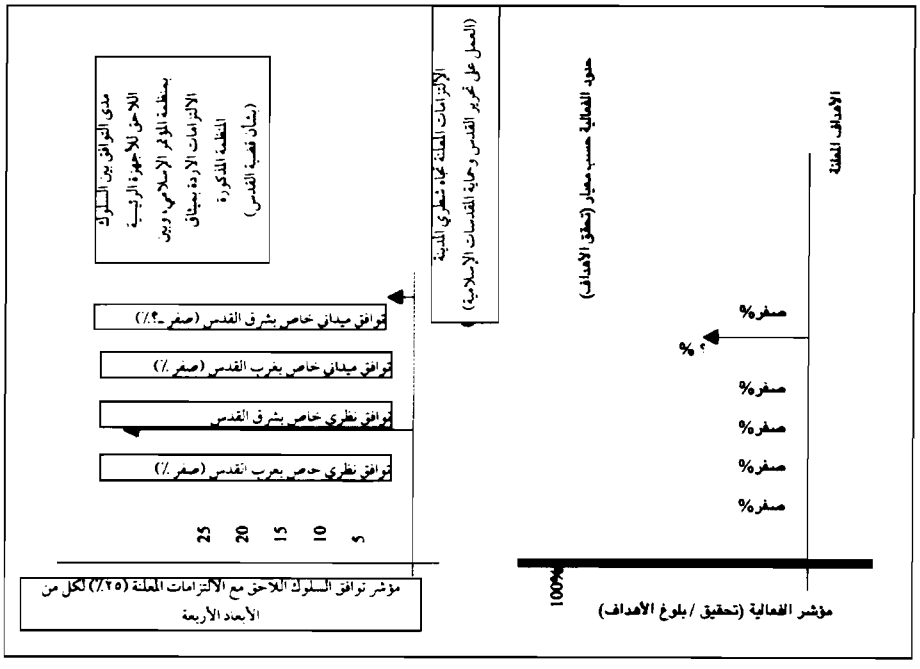

بتطبيق أداة التحليل «دراسة السلوك اللاحق» لمتابعة أداء لجنة القدس، يتضح أنه أداءٌ (سلوك) غير متوافق مع الالتزام / الموقف المعلن لمنظمة المؤتمر الإسلامي تجاه قضية القدس، والذي تعمل في إطاره لجنة القدس، فرعا عن المنظمة الأم، وغير متوافق ـ أيضا ـ مع الالتزام المعلن أو (التكليفات المنوطة) بلجنة القدس.

يتمثل التزام / موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أرضه). هذا الالتزام تجاه فلسطين وشعبها ومقدساتها. وهناك التزام آخر للمنظمة يشمل فلسطين وشعبها وكل بلاد و شعوب العالم الإسلامي، وهو (العمل على محو التفرقة العنصرية، والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله) و (اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل)[١٩].

ويتمثل التزام لجنة القدس في[٢٠] (متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي، ومتابعة قرارات الهيئات الدولية الأخرى، التي تؤيد قرارات المؤتمر أو تتمشى معه، والاتصال مع أية هيئات أخرى، واقتراح ما تراه مناسبا على الأعضاء لتنفيذ المقررات وتحقيق أهدافها، واتخاذ ما تراه من إجراءات تجاه المواقف التي تستجد ضمن حدود هذه الصلاحيات، ووضع وتنفيذ برنامج سياسي وإعلامي خارج العالم الإسلامي، يسهم في إنجاز مهام اللجنة وإعادة مدينة القدس إلى السيادة العربية الإسلامية).

كما سبق، جاء سلوك منظمة المؤتمر الإسلامي ـ من خلال أجهزتها الرئيسية، خاصة مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية ـ متوافقًا، توافقًا نظريا فحسب، مع التزام هذه المنظمة تجاه قضية القدس. ومع ذلك يمكن اعتبار هذا التوافق النسبي إنجازًا يحسب لتلك الأجهزة الرئيسية في المنظمة؛ فالمنظمة لها مرجعية عقائدية وسياسية، تعمل في إطارها، ومطلوب من أجهزتها الرئيسية أن تؤكد ـ تباعا ـ ما تمليه عليها هذه المرجعية، إزاء القضايا التي تعالجها هذه المنظمة، أي الموقف العقائدي والسياسي الثابت للمنظمة المذكورة، من هذه القضايا.

أما لجنة القدس، كجهاز فرعي، فقد كان منوطًا به جملة من المهام الإجرائية، دون أن يوجه جزءًا من جهده للتأكيد على المرجعية المذكورة ؛ باعتبارها من المسلمات المعلومة ـ بالنسبة لهذا الجهاز ولمن يراقبون أداءه ـ عن المنظمة الأم، التي يتفرع عنها هذا الجهاز.

وبالتالي، فإن ذلك الجهد، أو تلك المساحة الكبيرة من الوقت والجهد، التي بذلتها لجنة القدس، في تأكيد المرجعية المذكورة، لا يمكن أن يعد أو يعتبر إنجازا يسند إلى هذه اللجنة، بل ـ على العكس ـ يصح القول بأن هذه اللجنة تشاغلت بذلك عن دورها الميداني / الإجرائي الأساسي، خاصة أنها لم تقف عند حد الحديث عن هذه المرجعية فيما يخص قضية القدس، بل إنها راحت تتحدث عما لا يعنيها (إقامة الدولة الفلسطينية وتحرير بقية الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وفي مقدمتها الجولان وجنوب لبنان!) وظلت لجنة القدس تردد الكلام نفسه. والمواقف الثابتة ذاتها، دون أن تسعى إلى تفعيل أي من هذه المواقف[٢١].

كذلك فعلت لجنة القمة الثلاثية، التي انبثقت عن لجنة القدس في دورتها الطارئة (الرباط ـ أغسطس ١٩٨٠) بمناسبة إعلان إسرائيل قانونها الأساسي بضم مدينة القدس واتخاذها عاصمة لها (١٩٨٠)، إذ عندما اجتمعت لجنة القمة الثلاثية هذه في الرباط (٧/ ١١/ ١٩٨٠) كان متوقعا أنها ستأتي بجديد يناسب ما أقدمت عليه إسرائيل بضمها

مدينة القدس، لكنها لم تفعل، إذ جاء في بيانها الختامي أنها «أقرت خطة للتحرك السياسي (تؤكد) المواقف الإسلامية السياسية بخصوص القدس وقضية فلسطين [٢٢].

على المستوى الميداني ـ حيث الاختصاص الأساسي للجنة القدس ـ لم يشر أي من البيانات الختامية الصادرة عن دورات انعقاد هذه اللجنة إلى أنها أدت التكليفات المنوطة بها، في الوقت الذي أتخمت فيه تلك البيانات بالحديث عن جهود أخرى عديدة، غير ذات صلة مباشرة بقضية القدس، أو غير ذات جدوى ميدانية ؛ إذ إنها جهود (كلامية).

فهذه البيانات لم تسجل أن اللجنة تابعت تنفيذ هذا أو ذاك من قرارات المؤتمر الإسلامي، أو أي محفل دولي مهتم بقضية القدس، ولم تسجل أن اللجنة اقترحت إجراءً ميدانيًا لتنفيذ أي من تلك المقررات، ولم تسجل أنها اتخذت إجراءات ميدانية تجاه مستجدات الأحداث في القدس، ولم تسجل أنها نفذت برامج سياسية وإعلامية لصالح قضية القدس خارج العالم الإسلامي، بينما كانت هذه هي التكليفات المنوطة بلجنة القدس، وفق قرار إنشائها.

والتساؤل الآن: ما جدوى أن تظل لجنة القدس، على مدى أربعين عاما تقريبًا، تؤدي دورا يتمثل في :

١ ـ إدانة واستنكار الممارسات الإسرائيلية في القدس.

٢ ـ الإعراب عن القلق و (الاستغراب) تجاه الدعم الأمريكي لإسرائيل.

٣ ـ دعوة الدول الإسلامية لتقديم الدعم والتمويل.

٤ ـ مطالبة دول العالم باتخاذ موقف داعم للحق العربي الإسلامي في القدس.

٥ ـ الاتصال بحاضرة الفاتيكان لطلب دعمها والتنسيق بين موقفيهما.

٦ ـ مطالبة مؤتمر القمة الإسلامية، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بوضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات الشاملة لإنقاذ القدس.

إن تحليل مضمون الخطاب الافتتاحي لرئيس لجنة القدس ـ الملك الحسن الثاني ملك المغرب الراحل ـ أمام الدورة الرابعة لهذه اللجنة، وكذا البيان الختامي الصادر عن تلك الدورة (الرباط ـ ديسمبر ١٩٨٠) يكشف عن أن هذه اللجنة سلكت ـ مبكرا ـ التحرك خارج حدود دائرة اختصاصها، والتحدث عما لا يعنيها، وذلك يعد قرينةً على نية اللجنة عدم التحرك الجاد، المثمر، لحل قضية القدس.

فهل كانت مهمة هذه اللجنة هي (وضع برنامج أو خطة شاملة لاستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة جميع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية) كما ورد في الكلمة الافتتاحية، والبيان الختامي المشار إليهما في الفقرة السابقة ؟! ثم لماذا لم يشر هذا البيان الختامي إلى ملامح وأهم بنود ذلك (البرنامج أو الخطة الشاملة....) كما نص ـ تفصيلا ـ البيان الختامي الصادر عن الدورة الأولى للجنة القدس على بنود الخطة الإعلامية المعلن عنها آنذاك ! الأمر الذي يفهم منه أنه ليس هناك برنامج من الأساس، وأنه ليس بإمكان اللجنة التي نسيت هدفها الأساسي، أو قفزت عليه إلى أهداف هلامية فضفاضة أخرى، أن تضع برنامجا يحقق هذا الهدف.

لجنة القدس ومفاوضات الوضع النهائي لمدينة القدس

بعد أن خاض الفلسطينيون معركتهم التفاوضية بنزاهة وشرف في محادثات كامب ديفيد ٢ (يوليو ٢٠٠٠). و أبَوْا التخلي عن القدس والمسجد الأقصى، وتصدوا للضغوط (الأمريكية الإسرائيلية) التي تستهدف المدينة المقدسة، جاء اجتماع لجنة القدس، في دورتها الثامنة عشرة (٢٨/ ٨/ ٢٠٠٠)، في تحرك لاحق، لتجتر في بيانها الختامي ما قاتل من أجله الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، في مواجهة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، في كامب ديفيد.

هذا، بينما كان من المفترض ـ بداية ـ ألا يذهب عرفات إلى كامب ديفيد إلا بخطاب أو وثيقة تأييد عربية إسلامية، ومدعوما بموقف مُبادر للأحداث، لا ليخفف عن عرفات عبء المواجهة فحسب، بل ليدعمه تفاوضيا. لكن عرفات ذهب وحده إلى تلك المواجهة، (ليقاتل هو وربه) بينما الأشقاء العرب والمسلمون (ها هنا قاعدون).

لقد تكررت نداءات عرفات، ومطالباته بمثل ذلك الموقف الإسلامي المبادر، ليذهب مدعوما به إلى كامب ديفيد، ولم يجبه أحد. وبعد انتهاء المعركة، جاءت بيانات التأييد والمباركة وتأكيد الثوابت من جانب الأشقاء[٢٣].

وبينما يترقب الطرف الآخر ـ الصهيوني (الأمريكي/ الإسرائيلي) ـ أعمال وتوصيات لجنة القدس، نجد هذه اللجنة آخذةً في التواري والانسحاب التدريجي من المواجهة، ثم التخلي عن الدور.

يذكر أن مساعد وزير الخارجية الأمريكي (إدوارد ووكر) دعا ـ إبان انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس، في أغسطس ٢٠٠٠ ـ إلى التحلي بضبط النفس، وقال «إننا نأمل بألا تقوم لجنة القدس بأي تحرك يعرقل المفاوضات الجارية». في الوقت نفسه تخلف وزير الخارجية المصرى (عمرو موسى) عن حضور اجتماعات تلك الدورة، وذهب عنه وزير التعليم العالى (د. مفيد شهاب) [٢٤] وتردد أن ذلك جاء بعد أن طالبت واشنطن القاهرة بالقيام بجهود مكثفة لإلغاء ما أسمته (طابع الحدة) في القرارات المتوقعة من لجنة القدس[٢٥].

ثم تغيب عن اجتماعات الدورة التاسعة عشرة للجنة القدس (٢٥ يناير ٢٠٠٢) كل وزراء الخارجية الأعضاء باللجنة، باستثناء فاروق قدومي وزير خارجية فلسطين، ولم يتمكن الرئيس الفلسطيني عرفات من الحضور بسبب حصاره في رام الله [٢٦].

وبينما كانت خريطة الطريق في صدارة القضايا المطروحة على القمة العربية / الأمريكية، التي دعت إليها مصر في شرم الشيخ (٣/ ٦/ ٢٠٠٣) أعلن عشية انعقاد تلك القمة أن الدولة الداعية إليها وجهت الدعوة إلى الملك محمد السادس، ملك المغرب، للحضور بصفته رئيس لجنة القدس، غير أن وزير خارجية المغرب لم يحضر الاجتماعات التحضيرية التي عقدها وزراء خارجية الدول المشاركة في تلك القمة، وتردد أن الملك محمد السادس سيرسل مسؤولا مغربيا نائبا عنه، قيل إنه شقيقه مولاي رشيد، لكن هذه الفكرة لم تلق قبولًا، وتغيبت المغرب / الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس عن تلك القمة [٢٧].

الخلاصة:

أولًا: وفق أداة (دراسة السلوك اللاحق) يمكن القول بأن حدود فعالية لجنة القدس لم تتجاوز الصفر٪ إلا بقليل.

ذلك، على فرض أن درجة التوافق المثلى بين السلوك اللاحق والالتزام المعلن هي ١٠٠٪، وأن لكل من شقي هذا التوافق (نظريا ـ ميدانيا) نسبة ٥٠٪.

تترادف الأدلة ـ السابق عرضها تفصيلا ـ على تخلف أو (انعدام) الشق الميداني من التوافق المذكور؛ إذ لم (تعمل) اللجنة وفق ما التزمت به أو كلفت به، وإنما (تكلمت) فحسب.

بتخلف هذا التوافق ميدانيا (عمليا) تسقط نسبة ٥٠٪. وتبقى النسبة الخاصة بالتوافق نظريا (كلاميا). وحيث إن الأخير انصب على شطر القدس فحسب، إذ لم تتحدث مقررات اللجنة ـ مطلقا ـ عن الشطر الغربي من مدينة القدس، يسقط ـ إذن ـ شطر هذه النسبة أيضا. أي تبقى نسبة ٢٥٪ فقط، وهي الخاصة بـ (كلام) اللجنة عن الشطر الشرقي من المدينة. وحيث إنه لم يكن من مهام اللجنة أن (تتكلم) وإنما كان عليها أن (تعمل ميدانيا وإجرائيا) ـ حيث إن (الكلام) أو تأكيد المرجعية للحق الإسلامي في القدس تتولاه الأجهزة الأعلى بالمنظمة ـ فإني أراها ـ لجنة القدس ـ غير جديرة بهذه النسبة أيضًا، بل إن ذلك يملي مساءلتها، حيث تشاغلت، بل أسرفت في التشاغل بـ (الكلام) عن العمل.

ثانيًا: فعالية لجنة القدس وفق معيار «تحقق / بلوغ الأهداف»

نيط بهذه اللجنة ـ منذ إنشائها بقرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السادس في يوليو ١٩٧٥ ـ عدة مهام تتمحور حول تفعيل المقررات الصادرة عن المحافل العربية والإسلامية المختلفة، والخاصة بقضية القدس، ووضع الخطط والبرامج التفصيلية لترجمة تلك المقررات إلى فعاليات ميدانية تحفظ الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس، وتسهم في إعادتها إلى السيادة العربية الإسلامية .

وحيث لم تقم اللجنة المذكورة بـ (عمل ميداني إجرائي) كما كان منوطًا بها، فإن المحصلة أو النتيجة هي عدم تحقق أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضية القدس، تلك الأهداف التي كانت مرجوة من وراء (العمل الميداني الإجرائي) الذي نيط باللجنة المذكورة.

فبعد مرور خمسة وثلاثين عاما تقريبًا على إنشاء لجنة القدس لا تزال القدس محتلة، ولا يزال شعبها غير محرر، ويعاني أسوأ أشكال التفرقة العنصرية، ولا تزال المقدسات الإسلامية بها منتهكة غير مصونة، ولم يتم اتخاذ أي إجراء عملي يدعم السلام والأمن في هذه المنطقة... بينما كان كل ذلك مستهدفا (أهدافًا معلنة) يوم أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم كلفت بالعمل من أجله لجنة القدس.. فرعا عن المنظمة الأم.

إذن، وفق معيار (تحقق الأهداف) يلاحظ ـ في ضوء ما سبق بيانه في متن الرسالة ـ أن لجنة القدس لم تحقق شيئا إيجابيا كان مستهدفا، ولم تَحُلْ دون وقوع شيء سلبي، من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ينال من هوية المدينة المقدسة: جغرافيا، سكانيا، ثقافيا.

المطلب الثالث

أسلوب عمل أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضية القدس

هذه صورة تفصيلية ـ كنموذج فحسب ـ لأسلوب (**الدوران في حلقة مفرغة**) أو (**التواكل المتبادل**) الذي تتبعه أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي في التحرك بشأن قضية القدس.

تم تجميع أبعاد هذه الصورة من مقررات الأجهزة المذكورة [٢٨]، إبان واحد من أدق منعطفات قضية القدس، أي إبان إصدار إسرائيل ما سمي لديها بـ (القانون الأساسي) بشأن القدس ١٩٨٠، والذي أعلن عشية انعقاد مـؤتمر وزراء الخـارجية الإسلامي الحادي عشر (إسلام آباد ـ مايو ١٩٨٠).

فماذا تم، أو كان، من جانب الأجهزة المختلفة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، آنذاك ؟

ـ قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، في دورته الحادية عشرة الآتية: «... يطلب المؤتمر من الأمانة العامة تسخير كافة إمكانياتها وطاقاتها لمعاونة لجنة القدس في أدائها لمهامها».

ـ عقدت لجنة القدس دورتها الثالثة ـ وُصفت بدورة طارئة ـ في الدار البيضاء في شهر أغسطس ١٩٨٠. وقررت:

* التوصية بعقد دورة طارئة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي، في المغرب ـ فاس سبتمبر ١٩٨٠.

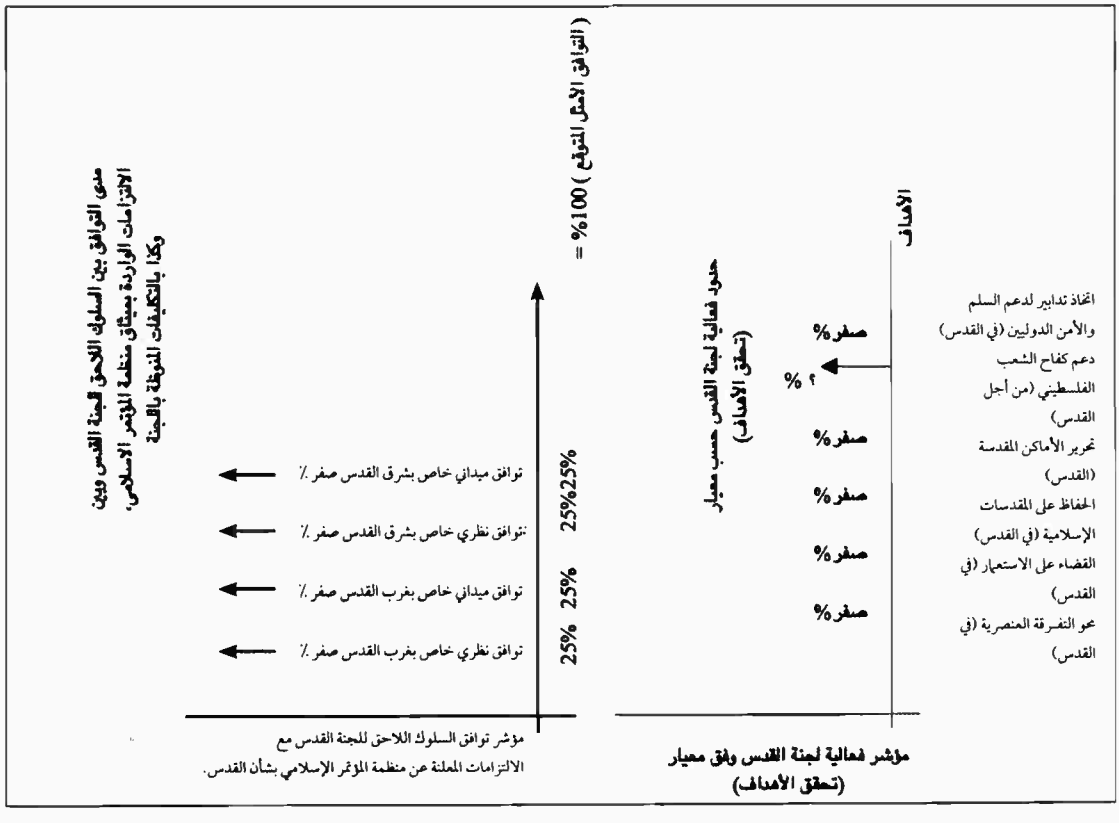

* تشكيل لجنة قمة ثلاثية تنبثق عن لجنة القدس، للقيام بما تراه من اتصالات لدعم قضية القدس.

انعقدت الدورة الطارئة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي.

وتم تشكيل لجنة القمة الثلاثية.

فماذا فعلا ؟

ـ قرر مؤتمر وزراء الخارجية: تكليف لجنة القدس بإعداد مخطط شامل يتناول تهيئة كافة إمكانيات الدول الإسلامية، لمجابهة العدوان الإسرائيلي، وتقديم هذا المخطط إلى مؤتمر القمة الإسلامية القادم.

ـ عقدت لجنة القمة الثلاثية اجتماعا في الرباط نوفمبر ١٩٨٠، جاء في بيانه الختامي:

«أقرت اللجنة خطة للتحرك السياسي تؤكد المواقف الإسلامية الأساسية بخصوص القدس وقضية فلسطين» و «العمل على زيادة تفهم الدول الكبرى والرأي العام العالمي لعدالة المواقف الإسلامية الأساسية»، وأنه «سيتم خلال الاجتماع المقبل للجنة القدس في ديسمبر ١٩٨٠، والذي سيشارك فيه أعضاء لجنة القمة، بحث الإستراتيجية الشاملة لمجابهة التحرك الإسرائيلي، وإعداد برنامج عمل شامل يعرض على مؤتمر القمة الإسلامية القادم المزمع عقده بالمملكة السعودية، للمصادقة عليه».

ـ انعقدت لجنة القدس في دورتها الرابعة (الرباط ـ ديسمبر ١٩٨٠)، وفي خطابه الافتتاحي، أعلن الملك الحسن الثاني أنها ستضع خطة شاملة تحقق الأهداف الثلاثة التالية:

ـ تحرير القدس الشريف.

ـ الإعانة على تحرير الأراضي العربية المحتلة.

ـ قيام الدولة العربية الفلسطينية.

ثم جاء في البيان الختامي لتلك الدورة أن اللجنة «أقرت برنامج عمل إسلامي شامل لمواجهة التحدي الإسرائيلي، ولتحرير القدس الشريف، واستعادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتحقيق جميع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، سيتم رفعه إلى مؤتمر القمة الإسلامي القادم، للمصادقة عليه».

ـ صادقت القمة الإسلامية الثالثة (الطائف / يناير ١٩٨١) في قرارها [١ / ٣ ـ س (ق أ)] على البرنامج المذكور، والذي **كان بمثابة (فأر) تمخضت عنه جملة هذه الجبال**، أي (مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية ـ مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ـ لجنة القمة الثلاثية ـ لجنة القدس)؛ إذ لم يتضمن ذلك البرنامج غير عدة توصيات سبق تقريرها / تكريرها، **ولم ير أي منها النور حتى اليوم**.

* * *

الخاتمة:

تتناول النتائج و التوصيات، كما يلى :

١ ـ النتائج

بينما تجب مساءلة منظمة المؤتمر الإسلامي عن تقصيرها، أو ضعف دورها وهامشيته بشأن قضية القدس، فالمساءلة يجب أن تتضاعف بالنسبة للجنة القدس، إذ إنها الجهاز الذي نيط به هذه القضية تحديدًا، لكنها ـ اللجنة ـ كانت أشد تراخيًا وتقصيرًا من المنظمة الأم، ولم تنجز شيئًا في هذا الشأن، بل أسهمت في قتل قضية القدس، ببياناتها الهزيلة، التي كانت تصدر عن اجتماعاتها المنعقدة عرضًا، بغير دورية منتظمة، وعلى فترات متباعدة، ولم تكن تلك البيانات ـ إلى جانب إنشائيتها وخطابيتها ـ تأتي بجديد غير ما تكرر قوله تباعًا، في بيانات اجتماعات وزراء الخارجية أو اجتماعات القمة.

بل إن تلك اللجنة كانت تتناسى ـ أحيانًا ـ أن لها مهمة محددة، وقضية بعينها، يجب أن تكثف جهودها من أجلها، ثم تذهب مذاهب شتى متشاغلة بقضايا أخرى، فتتحدث في بياناتها عن الجولان وجنوب لبنان وعموم قضية الشرق الأوسط، بالقدر أو (الاهتمام) نفسه الذي تتحدث به عن قضية القدس.

وهذه بإيجاز شديد، أبرز المؤشرات الدالة على **غياب دور ملموس لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس بشأن قضية القدس**:

١ ـ **دليل كمي**، إذ أصبحت قضية القدس تعالج (يشار إليها) في بند (واحد) ضمن (عشرات تصل إلى المائتين) بندا يضمها البيان الختامي للقمة الإسلامية.

٢ ـ **دليل كيفي**، إذ لا تزيد مضامين البيانات المتلاحقة الصادرة عن دورات القمة ولجنة القدس على تسجيل موقف سابق للمنظمة (هو الإدانة والمناشدة) سبق إعلانه، في دورة أسبق، وهكذا، تباعًا.

٣ ـ **دليل استنتاجي**، فإذا كان مؤتمر القمة الإسلامي ولجنة القدس يهبطان إلى مستوى الحديث في بياناتهما الختامية عن إصدار طابع بريد، يعود ريعه إلى صندوق القدس، ويعدان ذلك (إنجازًا) كان الأولى بهما أن يتحدثا عن (كبريات) الإنجازات ـ لو أن هناك إنجازات ـ بشأن قضية القدس، ويسجلا ذلك فى بياناتهما، من باب تسجيل الإنجازات أو الاعتزاز بها...

كان الأولى بهما أن يسجلا ـ على سبيل المثال ـ في بياناتهما:

ـ أنهما تمكنا من منع مصادرة أراضي القدس، أو على الأقل تمكنا من خفض معدلها.

ـ أنهما تمكنا من إيقاف الهجرة اليهودية، أو على الأقل خفض معدلها.

ـ أنهما تمكنا من مواجهة عمليات التهويد، أو على الأقل خفض معدلها.

ـ أنهما تمكنا من مواجهة عمليات الاستيطان أو تعطيل بعض مراحله. وهكذا ... إلخ.

لكنهما ـ مؤتمر القمة الإسلامية ولجنة القدس ـ لم يسجلا شيئًا من ذلك في بياناتهما؛ لأنهما لم يفعلا شيئًا من الأساس.

٤ ـ **دليل وثائقي تحليلي**: إذ تبين أن المواقف التي تزعم منظمة المؤتمر الإسلامي تبنيها بشأن قضية القدس ليست أكثر من مسايرة أو مجاراة أو (ركوب موجة) المواقف المعلنة عن محافل دولية أخرى، ليست أوثق صلة بالقضية من منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل الأمم المتحدة. ولا تمثل مواقف المنظمة الإسلامية مبادرات متميزة، ولم تطالب بأكثر مما طالبت الأممُ المتحدة به لصالح هذه القضية، بل إن سقف مطالب منظمة المؤتمر الإسلامي يكون ـ أحيانًا ـ أقل مما تقرره الشرعية الدولية!

٥ ـ **دليل ميداني**: إذ إن الشواهد الناطقة على أرض الواقع تشهد بأنه تم اغتيال مدينة القدس، وأن حالها لم يزدد إلا سوءًا منذ إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي حتى اليوم.

٢ ـ التوصيات

ينصب غالب هذه التوصيات على الجانبين التنظيمي والقانوني اللذين يمكن التحكم في معطياتهما، وتنفيذ التوصيات فيهما، كإصلاحات ممكنة .

والقليل من هذه التوصيات يتعلق بالجانب السياسي الذي يقلل من جدوى التوصية فيه عاملان رئيسيان هما:

ـ غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الإسلامية.

ـ غلبة توجهات السيادة الوطنية والمصالح القطرية على الشأن أو الصالح الإسلامي العام.

أهم التوصيات على الجانب التنظيمي والقانوني

١ ـ توصي الدراسة **بسحب رئاسة لجنة القدس من دولة المغرب** لثبوت عدم أهلية هذه الدولة لرئاسة اللجنة، ولعدم تفعيلها دور اللجنة المذكورة على مدى خمسة وثلاثين عامًا تقريبًا. وتوصي الدراسة بأن تسند رئاسة اللجنة إلى الطرف الإسلامي المباشر في قضية القدس، وهو دولة فلسطين، التي يمثل شعبها طليعة الأمة في المواجهة مع الطرف الصهيوني، ثم إنها دولة الإقليم الذي تقع به المدينة المقدسة.

٢ ـ توصي الدراسة **بحل لجنة القدس القائمة حاليًا. وبأن تحال إلى المساءلة القانونية أمام الجهاز الأعلى بالمنظمة** ـ مؤتمر القمة ـ لتقصيرها الجلي في حق قضية القدس.

٣ ـ توصي الدراسة **بإسناد رئاسة لجنة القدس إلى مستوى أقل من القمة**، بحيث تكون محلًا للمراجعة والمساءلة الآنية، من جانب مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ـ الذي ينعقد سنويًا ـ فربما كانت رئاسة اللجنة على المستوى الحالي ـ ملك أو رئيس دولة ـ حائلًا دون مساءلتها أو مراجعتها من جانب مؤتمر القمة، بحكم غلبة المجاملة السياسية بين الملوك والرؤساء.

كما أن سحب رياستها من مستوى القمة، وإسنادها إلى مستوى أقل ـ وزاري ـ يزيد من معدل متابعة نشاطها، سنويا على الأقل، مع الانعقاد الدوري لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، بدلا من الانتظار ثلاث سنوات؛ إذ إن مستوى رياستها الحالي ـ رئيس دولة ـ يمل الانتظار تلك السنوات حتى تنعقد القمة الإسلامية، ويعرض عليها رئيس اللجنة تقريره، الأمر الذي يضعف من جدوى النظر في تلك الأنشطة تقييما ومساءلة .

٤ ـ توصي الدراسة **بأن تكون اجتماعات اللجنة دورية**، ليست عرضًا كما هي الحال الآن، وعلى فترات قريبة، ترفع

معدل الملاحقة الميدانية والمتابعة من جانب اللجنة، لما يقع من ممارسات يومية من جانب الطرف الصهيوني ـ إسرائيل ـ في حق المدينة المقدسة، وبما يسرع أو يعجل باقتراح وتنفيذ خطط المواجهة.

٧ ـ توصي الدراسة بأن **ينشأ نظام رقابة ومتابعة لأعمال اللجنة**، يغلب عليه الطابع الشعبي والديني، الممثل لضمير العالم الإسلامي إزاء هذه القضية، ويتم التمثيل فيه على الهيئة التالية:

ـ دينيا (الأزهر والمجامع الفقهية بدول العالم الإسلامي).

ـ برلمانيا (اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي).

ـ أهليًّا (مراكز البحوث، واللجان المعنية بقضية القدس، والتي لا تخلو منها منظمة إسلامية شعبية، بحيث يتم التنسيق وتتكامل الأدوار بين كل هذه اللجان)، في اتجاه خدمة قضية القدس.

* * *

هوامش الفصل الثالث:

(١) د.أحمد يوسف القرعي، القدس على أجندة القمة الإسلامية، **الأهرام**، (القاهرة)، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٨.

و: _____، خطورة تأجيل قضية القدس إلى أجل غير مسمى، **الأهرام**، (القاهرة)، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٨.

و: _____، ماذا بين تدمير غزة وتهويد القدس، **الأهرام**، (القاهرة)، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٩.

و: _____، أولمرت يقر خطة الاستيطان في القدس قبل وصوله إلى واشنطن (تقرير)، **الأهرام**، (القاهرة)، ٤/ ٦/ ٢٠٠٨.

و: _____ ٤٠ ألف وحدة استيطانية بالقدس عقب زيارة رايس (تقرير)، **الجمهورية**، (القاهرة)، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٨.

(٢) نص خريطة الطريق، ملحق الوثائق في: **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، صيف ٢٠٠٣.

(٣) د. توفيق الشاوي، **فقه الشورى والاستشارة**، ط١، مصر ـ المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ٢١٦ .

(٤) **المرجع نفسه**، ص ٢١٤ ـ ٢١٩ .

(٥) د. محمد فتح الله الخطيب، **محاضرات في المشكلات السياسية المعاصرة**، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤ ص ٢٦ ـ ٢٧

(٦) كانت غالبية الدول العربية مدركة عمق البعد الإسلامي للقضية، وعدم وجود مثل ذلك التعارض المُتوهَّم بين (الإسلامية) و (العروبية) .

فقد دعا الأمين العام للجامعة العربية إلى دورة طارئة لمجلس وزراء الخارجية العرب في ٢٥ ـ ٢٦ / ٨ / ١٩٦٩، وأصدر ذلك المجلس بيانا أكد فيه أهمية عقد قمة إسلامية، وأن يعهد إلى كل من المغرب والسعودية، بإجراء الاتصالات اللازمة لعقد هذه القمة.

المرجع نفسه، ص ٢٥

(٧) هناك ما يؤكد تردد مصر في حضور تلك القمة، فقد روى محمد حسن التهامي، مستشار الرئيس عبد الناصر آنذاك، أن عبد الناصر استشاره وقت تسلم الدعوة «وهو متردد في قبولها» فأجابه التهامي: «إن لم تحضر مصر خرجت عن دورها التاريخي، ولن تغفر لها الأجيال القادمة ذلك»، وواصل التهامي محاولة إقناع عبد الناصر بحضور مصر حتى وافق، غير أن فعالية المشاركة المصرية في تلك القمة تؤكد أنها لم تكن مجرد مراقب فحسب، فقد كان لرئيس الوفد المصري السيد أنور السادات، نائب الرئيس المصري آنذاك، دفاع واضح عن ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال القمة، إذ كانت تركيا ترفض ذلك، وترى المؤتمر خاصا بالحكومات،

ثم كان له رد آخر على موقف إيران وتركيا والسنغال الذين كانوا يطالبون بألا يتخذ المؤتمر قرارات تأييد للمقاومة الفلسطينية، أو مواقف مضادة لإسرائيل.

المرجع نفسه، ص ٢٦ .

(٨) د. رأفت الشيخ، **المسلمون في العالم**، ط ٢، مصر ـ الجيزة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٨، ص ١١٠ ـ ١١١ .

(٩) **المرجع نفسه**، ص ١١٠ .

ـ د. الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦ .

(١٠) د. أحمد الرشيدي، **منظمة المؤتمر الإسلامي ـ دراسة قانونية سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية**، ط١، مصر ـ الجيزة، جامعة القاهرة ـ مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧، صفحات ٢٤ ـ ٢٨، ٦٦ .

(١١) **المرجع نفسه**، ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٢) د. وائل أحمد علام، **منظمة المؤتمر الإسلامي ـ دراسة قانونية لنظام ونشاط المنظمة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦ ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٣) **المرجع نفسه**، ص ٥٣ .

(١٤) د. عبد الله الاشعل، **أصول التنظيم الإسلامي الدولي**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٨٣ ـ ٨٥ .

(١٥) د. صلاح عبد البديع شلبي، **التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي**، ط١، مصر ـ دمنهور، كلية الشريعة والقانون، ١٩٨٧، ص ٥٢ ـ ٥٦.

(١٦) للمزيد، راجع:

A survey of Polesting ـ prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American committee of inquiry primted by the government printer, Palestine february 1946 Volume 182.

(١٧) هذه الالتزامات المعلنة، أو المثبتة في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، بشأن قضية القدس، تتضمن ـ في الوقت نفسه ـ جملة الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، بشأن القضية ذاتها، كما وردت في بند: أولا (الأهداف)، من المادة الثانية، في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

(١٨) انظر:

ـ **البيانات الختامية والتوصيات، الصادرة عن دورات لجنة القدس**، إعداد: إدارة القدس الشريف وفلسطين بمنظمة المؤتمر الإسلامي، طبعة خاصة، الجماهيرية العظمى، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٧.

ـ **القدس: وثائق أساسية وقرارات دولية**، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، يونيو ١٩٩٦، ملف (نشاط ومقررات لجنة القدس من ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥) .

ـ فضل الطحان، **منظمة المؤتمر الإسلامي ـ لجنة القدس**، معلومات دولية (دمشق)، صيف ٢٠٠٠، ص: ٧٨ ـ ٨٥.

(١٩) **ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي**، المادة الثانية، بند: أولا (الأهداف).

(٢٠) راجع قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السادس (يوليو ١٩٧٥) بإنشاء هذه اللجنة، وقرار مؤتمر وزراء الخارجية العاشر (١٩٧٩)، بإسناد مهام أخرى إلى هذه اللجنة. في: البيانات الختامية والتوصيات...، **مرجع سبق ذكره**. والتكليفات اللاحقة.

(٢١) يعد البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة للجنة القدس (يناير ١٩٩٥) أبرز نماذج هذا الترديد.

(٢٢) البيان الختامي لاجتماع لجنة القمة الثلاثية، في: البيانات والتوصيات...، **مرجع سبق ذكره**.

(٢٣) للمزيد، راجع:

ـ حسن دوح، أين التمثيل الإسلامي في قضية القدس؟ **الأخبار** (القاهرة)، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٠.

ـ أحمد نافع، اجتماع الرباط وترابط الموقفين الفلسطيني والإسلامي، **الأهرام** (القاهرة)، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٠.

ـ **الأهرام** (القاهرة)، ٢٦ ـ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٠.

ـ **الأمة** (غزة)، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

ـ عبد اللطيف ملين، تطابق الموقفين العربي والإسلامي في قضية القدس، **الأهرام** (القاهرة)، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٠.

(٢٤) الأمة، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٢٥) **الأسبوع** (القاهرة)، ٤/ ٩/ ٢٠٠٠.

(٢٦) كما ذكرت تقارير إخبارية عديدة غطت أعمال هذه الدورة ٢٦/ ١/ ٢٠٠٢.

(٢٧) حسين عبد الغني، رسالة إخبارية من مقر انعقاد القمة إلى **قناة الجزيرة الفضائية**، ٣/ ٦/ ٢٠٠٣.

(٢٨) راجع هذه المقررات، في :

ـ **القرارات الخاصة بالقدس الشريف وفلسطين الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية**، منظمة المؤتمر الإسلامي ـ الأمانة العامة، د.ت .

ـ البيانات الختامية والتوصيات ...، **مرجع سبق ذكره.**

ـ عرفان نظام الدين، **القدس ـ إيمان وجهاد**، ط٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧، ص ١٨١ ـ ٢٣٩ .

* * *